

خطاب

السيد عباس الفاسي

وزير التشغيل والتكوين المهني
والتنمية الإجتماعية والتضامن

في الجلسة العامة لأشغال

الجمعية العالمية الثانية
للأمم المتحدة حول الشيخوخة

مدريد 8-12 أبريل 2002

- سيادة الرئيس؛
- سيادة الأمين العام للأمم المتحدة؛
- فخامة السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات.
- حضرات السيدات والسادة أعضاء الوفود.

يطيب لي في البداية، أن أعرب لكم باسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وحكومة وشعب المملكة المغربية عن سعادتنا للمشاركة في أشغال الجمعية العالمية الثانية حول الشيخوخة، المنعقدة تحت شعار " نحو مجتمع لكل الأعمار "، وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بالسيد الأمين العام للأمم المتحدة وكافة أعضاء اللجنة التحضيرية لهذه التظاهرة العالمية، على الجهود المحمودة التي بذلوها لتسهيل التمام هذا الجمع المبارك وعلى روح التعبئة التي طبعت أعمالهم، مما وفر شروط نجاحها وهياً مقومات فعاليتها، من خلال بلورة مشروع استراتيجية عمل دولية منقحة حول الشيخوخة، برسم العشرية 2002-2012، وذلك من منطلقات متعددة قاربت هذه الإشكالية في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والحضارية.

إن هذه المبادرة الأمية المطروحة أمامنا اليوم، لترجم بحق الإرادة القوية للمجتمع الدولي والرامية إلى تحقيق تنمية بشرية مستدامة، يشكل النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين أحد دعوماتها الأساسية، كما تعد محطة

إضافية في سيرورة القمم والجمعيات الأمية التي همت مجالات الطفولة والمرأة والبيئة والتنمية الاجتماعية..... الخ، الشيء الذي ينم عن تنامي وعي المنتظم الدولي بأهمية بلورة رؤية شمولية لمسألة التنمية الاجتماعية، تتطافر فيها جهود كافة الأطراف من أجل توفير مناخ عالمي تسود فيه قيم العدالة والإخاء والتعايش والسلام.

حضرات السيدات والسادة؛

من المؤكد أن المملكة المغربية ما فتئت تولي أهمية بالغة لمسألة التنمية الاجتماعية، حيث شرعت في تنفيذ استراتيجية شمولية وماندمجة في هذا المضمار، أثمرت نتائج إيجابية تجسدت في تعزيز البنيات التحتية من خلال شق المزيد من الطرق قصد فك العزلة عن العالم القروي، وربطه بشبكتي الكهرباء والماء الصالح للشرب، فضلا عن الجهود المبذولة في نطاق محاربة العواقب الوخيمة لسنوات الجفاف الثلاث الفارطة، علاوة على التقدم المحرز في مجالات تعميم التعليم وتوسيع الاستفادة من برامج محور الأمية ومحاربة السكن غير اللائق. كما تضمن مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-2004) برامج اجتماعية لفائدة كبار السن تمثلت في إحداث نواد تتولى توفير خدمات اجتماعية وصحية وأنشطة للتوعية والتحسيس التي تهتم كبار السن، وتشكل فضاء للاستفادة من الخبرة التي تراكمت لديهم، وكذا إنجاز البرنامج الوطني لمحاربة التسول والإقصاء الاجتماعي، بشراكة مع

المنظمات غير الحكومية، الرامي إلى إحداث مشاريع مدرة للدخل لفائدة الفئات الاجتماعية التي تعيش أوضاعا صعبة، بما فيها الأشخاص المسنون. فضلا عن إعداد مدونة للتغطية الصحية من مقاصدها وضع نظام للتأمين الإجباري عن المرض يهتم العاملين بالقطاعات العام والخاص، ونظام للمساعدة الطبية بالنسبة للفئات التي ليس بوسعها الانخراط في النظام الإجباري.

وقد تعززت هذه الإنجازات، في ظل العهد الجديد، بفضل المبادرات الخلاقة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مما سمح بإعادة الاعتبار لقيمتنا الاجتماعية والحضارية، من خلال حملات التضامن الوطنية التي خصصت مواردها لتمويل البرامج والخدمات الاجتماعية، في نطاق شراكة مع كافة الفاعلين والمعنيين، وبحكم كذلك الدفع القوي الذي أعطاه صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعملية تمويل مختلف المشاريع الهادفة إلى تحقيق الإقلاع الاقتصادي باعتباره أحد أهم مستلزمات التنمية البشرية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عملت بلادنا على إعداد تقرير وطني حول الشيخوخة، تنفيذا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، ساهمت فيه القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات العمومية المختصة، وفعاليات المجتمع المدني

المهتمة، وقد تضمن تشخيصا عاما لواقع الأشخاص المسنين من خلال معطيات رقمية حول التطورات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي مست أوضاعهم، ورصد الجهود المبذولة لصالحهم حيث تم التأكيد، في هذا السياق، على الإيجابيات الناجمة عن مراجعة أنظمة التقاعد التي مكنت من الرفع من قيمة الإيرادات، مما سمح بتحسين نمط عيش جزء هام من هذه الشريحة العمرية، وكذا الدور الذي تضطلع به مؤسسات شبكة السلامة الاجتماعية والمتمثل في تقديم الدعم المادي والمعنوي للفئات الاجتماعية التي تعاني من الفقر والخصاص.

وقد شدد التقرير الوطني على الوظيفة المركزية للأسرة المغربية في مجال رعاية الأشخاص المسنين والعناية بهم، والمندرجة في نطاق قيم التكافل والتآزر التي تحث عليها تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وتكفلها قيمنا المجتمعية والحضارية، كما استعرض المهام التي تتولاها المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد، والتي تسند الجهود المبذولة من لدن الدولة والأسرة.

كما حلل أيضا، الصعوبات والعراقيل المرتبطة بالإطار المؤسسي والقانوني والموارد المالية والبشرية، التي حالت دون بلوغ الأهداف المتوخاة، ورسم أهم التوجهات الكبرى التي ينبغي الاسترشاد بها من أجل ضمان جودة الحياة لكبار السن.

ومن أهم سمات التقرير كذلك، تنامي الوعي الحاصل بشأن تجاوز منطق الخطاب الديمغرافي الذي ما فتئ يركز على ثقل شريحة الشباب في الهرم السكاني على حساب فئة المسنين، لأن المعطيات الإحصائية، و إن دلت على أن الساكنة التي يقل عمرها عن 15 سنة قد شكلت 31,6 % سنة 2000، والفئة العمرية ما بين 15 و 59 سنة بلغت 61 % برسم نفس السنة، فإنها أبرزت تدشين سيرورة تصاعدية في حجم الساكنة المسنة حيث كانت تمثل 7,3 % في سنة 2000، ومن المتوقع، حسب الإسقاطات الديمغرافية، أن تبلغ 8,2 % سنة 2010، لتصل عام 2020 إلى 11,1 % ، وسنة 2060 إلى 21%، مما يؤشر على جسامه التحديات التي ينبغي رفعها وحجم الرهانات اللازم كسبها في هذا المضمار.

لكن بالرغم من كل الإنجازات التي تحققت في مجال رعاية الأشخاص المسنين و حمايتهم، فإن المغرب يظل بكامل قواه الحية مجنّدا من أجل تحقيق طموحه الجماعي في جعل العشرية المقبلة، مرحلة حاسمة نتطلع فيها إلى إحداث نقلة نوعية في مسألة التعاطي مع حاجيات ومتطلبات هذه الشريحة العمرية من جهة، ودعم الدور الحضري للمسنين في ديناميكية المجتمع من جهة أخرى .

وفي هذا السياق، شرعنا في صياغة مشروع خطة وطنية لرعاية الأشخاص المسنين تستند على أهم العناصر الواردة في مشروع استراتيجية العمل الدولية للشيخوخة وخطة العمل العربية للمسنين ، فضلا عن

المرجعيات الدولية ذات الصلة بالموضوع، وكذا مرجعياتنا الوطنية المتمثلة في المقومات الدينية والقيم الحضارية والخصوصيات الثقافية والاجتماعية لبلادنا، وقد ساهم في بلورة هذا المجهود الوطني كافة الفرقاء المتدخلين في هذا الحقل. وتنصب أهم محاور الخطة المذكورة على مراجعة القوانين التي تكفل حقوق المسنين، واتخاذ إجراءات وتدابير في مجالات الرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية والخدمات الترفيهية وحملات التوعية والتحسيس، فضلا عن توفير شروط بيئة تمكينية لكبار السن، في أفق بلوغ اندماجهم الاجتماعي والاستفادة من الخبرات والتجارب التي راكموها، مما يسمح بتغيير الصورة النمطية السلبية المنحوتة عنهم في المخيال المجتمعي.

ولمواصلة خيار الحوار الوطني حول مشروع الخطة، تم تهييء الإطار القانوني والتنظيمي المحدث للجنة الوطنية واللجان الجهوية لرعاية الأشخاص المسنين، المشكلة من ممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمعاهد الجامعية والقطاع الخاص، التي تسعى إلى دراسة قضايا كبار السن مركزيا، على ضوء معطيات عمل اللجان الجهوية، وستكون هذه اللجنة كذلك، بمثابة آلية اقتراحية تأكيدا لمبدأ التنسيق والشراكة مع كافة الفاعلين، مما يضمن الرؤية الشمولية والتكاملية للقضايا المطروحة للنقاش، ويسعف في تحديد المجالات المستلزمة للمزيد من الدعم، بغية تحقيق الاندماج الإيجابي للمسنين،

باقتراح الأعمال والوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف المتوخاة، من خلال التنسيق بين الجهات المعنية وطنيا وجهويا.

حضرات السيدات والسادة

إن المملكة المغربية التي ظلت، على مر الحقب والعصور، وفيه لالتزاماتها ومحترمة للقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والجمعيات والمحافل الدولية، ستعمل جاهدة على تضمين خطتها الوطنية المتعلقة برعاية الأشخاص المسنين كل التوجهات والأهداف والتدابير والإجراءات التي ستصادق عليها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، في نطاق من التناسق والانسجام مع قيم ديننا ونصوصياتنا الحضارية، بغية توفير مقومات حياة كريمة لكبار السن . وإذا كان هذا الخيار شرطا ضروريا، فإنه غير كاف لبلوغ الأهداف المنشودة، مما يقتضي تظافر جهود كافة مكونات المجتمع الدولي، من خلال إرساء آليات تعاون فعال وناجع، جهويا وعالميا، يتيح إمكانية تبادل الخبرات والتجارب في هذا المضمار، ويسعف في حشد الدعم واستقطاب التأييد للنتائج التي ستسفر عنها أشغالنا، من خلال تسهيل الحصول على التمويل الضروري الممنوح من لدن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات المالية الدولية المهتمة، خاصة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو. علاوة على تحفيز تدفق الاستثمارات ذات المردودية الاجتماعية قصد تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، باعتباره الرافعة الأساسية

لكل تنمية بشرية مستدامة. وإن من شأن هذا النهج أن يتيح للبشرية جمعاء الاستفادة العادلة والمتساوية من المنافع الإيجابية لسيرورة العولمة، ويجعل العولمة تكتسي بعدا أكثر إنسانية، مما سيساهم في الحد من أسباب التوتر ودوافع الحروب، لتزفل كافة الشعوب في نعم التعايش والسلم، ولا سيما الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لعدوان إسرائيلي يروم تفتيله الجماعي وتدمير بنياته التحتية وتقويض مكونات كيانه ووجوده.

وختاما، أتمنى أن يكون للمنتظم الدولي دوره الحاسم في رفع التحديات التي تنتظره لتحقيق تنمية شاملة تنعكس إيجابيا على فئة المسنين، داعيا الله أن يكلل أشغالنا بالنجاح ويلهمنا التوفيق والسداد لنرقى لمستوى الآمال المعقودة من لدن شعوبنا على هذه البظاهرة العالمية التاريخية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته